محمد بنحساين
دكتور في الحقوق
أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بتطوان
محكّم

التنظيم القضائي المغربي

إلى غاية مرسوم رقم 2.24.865
الصادر بتاريخ 6 يناير 2025

وفق محاور اختبار التنظيم القضائي
لمباراة الملحقين القضائيين

2025

المراجـــع

المؤلفات:

- الترجمان (زيد القدري)، مدخل لدراسة القانون، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، الجزء الأول، 1985، 273 ص.
- الزحيلي (محمد)، التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي- دراسة مقارنة -دمشق، دار الفكر، الطبعة الثانية، سبتمبر 2002، 515 ص.
- السباعي (أحمد شكري)، الوسيط في القانون التجاري المغربي والمقارن، الربا، مكتبة المعارف، الطبعة الثانية، الجزء الأول، 1983، 484 ص.
- الطالب (عبد الكريم)، التنظيم القضائي المغربي، مراكش، مطبوعات المعرفة، الطبعة الأولى، يونيو 2003، 180 ص.
- العلوي العبدلاوي (ادريس)، أصول القانون، مطابع قدموس الجديدة، دون ذكر مطان النشر، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، نظرية الحق، 1972، 438 ص.
- الفصايلي (الطيب)، التنظيم القضائي في المغرب، نشر البديع، الطبعة الثالثة، 2002، 204 ص+ ملحق.
- الكزبري (مأمون)، نظرية الالتزامات في ضوء قانون الالتزامات والعقود، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الثانية، الجزء الأول، 1972، 519 ص.
- الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، ميثاق إصلاح منظومة العدالة، يوليوز 2013، 184 ص + ملحق.
- رياضي (عبد الغاني)، محكمة الاستئناف- اختصاصاتها والإجراءات المسطرية المطبقة أمامها والقرارات الصادرة عنها وطرق الطعن، الرباط، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، 485 ص.
- عبود (موسى) والسماحي (محمد)، المختصر في المسطرة المدنية والتنظيم القضائي، مطبعة الصومعة، دون ذكر مكان النشر، 1994، 242 ص.
- محجوبي (محمد)، القانون القضائي الخاص، الكتاب الأول- المبادئ الأساسية في القانون القضائي الخاص ومختلف أنواع الاختصاص القضائي، الرباط، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005، 124 ص + ملحق.

المقالات:

- الكوري الحاج، رهانات تفعيل مدونة الشغل، مجلة القانون المغربي، ع 10، شتنبر 2006، ص.ص 9- 51.
- صحيب حسن، إشكالية تحديد الاختصاص بين محاكم الاستئناف الإدارية والمجلس الأعلى، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، ع 55، 2007.

الفهرس

بيان الرموز	3
مقدمة	5
الباب الأول: مبادئ وقواعد التنظيم القضائي وحقوق المتقاضين	**9**
الفصل الأول: مبادئ التنظيم القضائي وقواعد تنظيم عمل الهيئات القضائية	9
المبحث الأول: مبادئ التنظيم القضائي	9
المطلب الأول: مبدأ استقلال السلطة القضائية	9
المطلب الثاني: مبدأ وحدة القضاء	11
المطلب الثالث: مبدأ القضاء المتخصص	12
المطلب الرابع: مبدأ المساعدة القضائية والقانونية	12
المطلب الخامس: مبدأ عقد الجلسات بكيفية منتظمة	14
المبحث الثاني: قواعد تنظيم عمل الهيئات القضائية	15
المطلب الأول: تحديد بداية السنة القضائية واختصاص المحاكم	15
الفقرة الأولى: تحديد بداية السنة القضائية	15
الفقرة الثانية: تحديد اختصاص المحاكم	16
المطلب الثاني: كيفية تشكيل المحكمة	16
الفقرة الأولى: كيفية تنصيب القضاة	16
الفقرة الثانية: كيفية تشكيل هيئة الحكم	16
الفقرة الثالثة: شكل عقد الجلسات	17
المطلب الثالث: طريقة إصدار الأحكام	18
الفقرة الأولى: إمكانية إجراء الصلح والوساطة الاتفاقية	18
الفقرة الثانية: تحديد لغة التقاضي	18
الفقرة الثالثة: شكليات إصدار الحكم	19
المطلب الرابع: طريقة ممارسة المهام	19
الفقرة الأولى: ممارسة مهام النيابة العامة	20
الفقرة الثانية: ممارسة مهام موظفي كتابة الضبط	20
الفقرة الثالثة: تقديم المساعدة أثناء المحاكمة	21
الفقرة الرابعة: ارتداء بذلة أثناء الجلسة	22
الفصل الثاني: منظومة تدبير المحاكم وتنظيمها الداخلي	22
المبحث الأول: منظومة تدبير محاكم الدرجتين الأولى والثانية	22
المطلب الأول: الجهة المشرفة على الجانب الإداري والمالي للمحاكم	22

المطلب الثاني: الجهة المشرفة على كتابة الضبط	23
المطلب الثالث: لجنة التنسيق	23
المطلب الرابع: اعتماد الإدارة الإلكترونية	24
المبحث الثاني: التنظيم الإداري لمحكمة النقض	24
المبحث الثالث: التنظيم الداخلي للمحاكم	24
المطلب الأول: مكتب المحكمة	25
الفقرة الأولى: مكتب محاكم الدرجة الأولى	25
الفقرة الثانية: مكتب محاكم الدرجة الثانية	26
الفقرة الثالثة: مكتب محكمة النقض	26
المطلب الثاني: الجمعية العامة للمحكمة	27
الفصل الثالث: ضمانات المحاكمة العادلة	29
المبحث الأول: حماية حقوق المتقاضين	29
المطلب الأول: ممارسة العمل بالمحكمة وفق شروط تحقق المساواة	30
المطلب الثاني: تحسين ظروف التعامل مع المتقاضين	30
المطلب الثالث: ضمان حق التقاضي والطعن	30
المبحث الثاني: ضمانات حياد القاضي	31
المطلب الأول: تجريح القضاة	31
الفقرة الأولى: حالات التجريح في قانوني المسطرة المدنية والجنائية	31
الفقرة الثانية: حالات التجريح المضافة في قانون المسطرة الجنائية	32
المطلب الثاني: مخاصمة القضاة	32
المطلب الثالث: حالات أخرى لمنع النظر في القضية	33
الباب الثاني: تأليف المحاكم وتنظيمها واختصاصها وتفتيشها والإشراف عليها	**35**
الفصل الأول: تأليف محاكم الدرجة الأولى وتنظيمها واختصاصها	35
المبحث الأول: تأليف محاكم الدرجة الأولى وتنظيمها	35
المطلب الأول: تأليف المحاكم الابتدائية وتنظيمها	35
المطلب الثاني: تأليف المحاكم الابتدائية التجارية وتنظيمها	39
المطلب الثالث: تأليف المحاكم الابتدائية الإدارية وتنظيمها	39
المبحث الثاني: اختصاص محاكم الدرجة الأولى	40
المطلب الأول: اختصاص المحاكم الابتدائية	40
الفقرة الأولى: الاختصاص النوعي للمحاكم الابتدائية	40
الفقرة الثانية: الاختصاص المحلي للمحاكم الابتدائية	47
المطلب الثاني: اختصاص المحاكم الابتدائية التجارية	51

الفقرة الأولى: الاختصاص النوعي للمحاكم الابتدائية التجارية	52
الفقرة الثانية: الاختصاص المحلي للمحاكم الابتدائية التجارية	52
المطلب الثالث: اختصاص المحاكم الابتدائية الإدارية	53
الفقرة الأولى: الاختصاص النوعي للمحكمة الابتدائية الإدارية	54
الفقرة الثانية: الاختصاص المحلي للمحكمة الابتدائية الإدارية	55
الفصل الثاني: تأليف محاكم الدرجة الثانية وتنظيمها واختصاصها	55
المبحث الأول: تأليف محاكم الدرجة الثانية وتنظيمها	56
المطلب الأول: تأليف محاكم الاستئناف وتنظيمها	56
المطلب الثاني: تأليف محاكم الاستئناف التجارية وتنظيمها	58
المطلب الثالث: تأليف محاكم الاستئناف الإدارية وتنظيمها	58
المبحث الثاني: اختصاص محاكم الدرجة الثانية	59
المطلب الأول: اختصاص محاكم الاستئناف	59
الفقرة الأولى: الاختصاص في القضايا المدنية	59
الفقرة الثانية: الاختصاص في القضايا الجنائية	62
المطلب الثاني: اختصاص محاكم الاستئناف التجارية	66
المطلب الثالث: اختصاص محاكم الاستئناف الإدارية	67
الفصل الثالث: تأليف محكمة النقض وتنظيمها واختصاصها	68
المبحث الأول: تأليف محكمة النقض وتنظيمها	68
المبحث الثاني: اختصاص محكمة النقض	69
المطلب الأول: اختصاص محكمة النقض بمقتضى قانون المسطرة المدنية	70
المطلب الثاني: اختصاص محكمة النقض بمقتضى قانون المسطرة الجنائية	72
المطلب الثالث: اختصاص محكمة النقض بمقتضى نصوص قانونية أخرى	72
الفصل الثالث: التفتيش والإشراف القضائي على المحاكم	72
الباب الثالث: النظام الأساسي للقضاة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية	**75**
الفصل الأول: النظام الأساسي للقضاة	75
المبحث الأول: حقوق القضاة	76
المطلب الأول: عدم إمكانية العزل أن النقل إلا بمقتضى القانون	76
المطلب الثاني: الحق في الترقي	77
المطلب الثالث: الحق في حماية الدولة	78

المبحث الثاني: واجبات القضاة	78
المطلب الأول: حسن السلوك	79 -
المطلب الثاني: منع الانخراط في الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية	79
المطلب الثالث: منع عرقلة سير المحاكم	79
المطلب الرابع: المنع من مزاولة نشاط آخر	79
المطلب الخامس: التصريح بالممتلكات	80
المطلب السادس: أداء اليمين	81
المطلب السابع: الإقامة داخل نفوذ محكمة الاستئناف التي يمارس بها القاضي مهامه	81
المبحث الثالث: الوضعيات التي يوجد فيها القضاة	81
المطلب الأول: وضعية القيام بالمهام	81
المطلب الثاني: وضعية الإلحاق	83
المطلب الثالث: وضعية الاستيداع	83
المبحث الرابع: مسؤولية القضاة	84
المطلب الأول: المسؤولية التأديبية	85
المطلب الثاني: المسؤولية المدنية	85
الفصل الثاني: المجلس الأعلى للسلطة القضائية	86
المبحث الأول: تأليف المجلس الأعلى للسلطة القضائية	86
المبحث الثاني: تنظيم المجلس الأعلى للسلطة القضائية وقواعد سيره	87
المطلب الأول: تنظيم المجلس	87
المطلب الثاني: قواعد سير المجلس	88
المبحث الثالث: اختصاصات المجلس الأعلى للسلطة القضائية	89
المطلب الأول: تدبير الوضعية المهنية للقضاة	89
الفقرة الأولى: تعيين القضاة والمسؤولين القضائيين	89
الفقرة الثانية: ترقية القضاة	90
الفقرة الثالثة: انتقال وانتداب القضاة	91
الفقرة الرابعة: إلحاق القضاة ووضعهم في حالة استيداع ورهن الإشارة	91
الفقرة الخامسة: البت في استقالة القضاة وإحالتهم إلى التقاعد	92
الفقرة السادسة: السهر على مسطرة التأديب	92
المطلب الثاني: حماية استقلال القاضي	93
المطلب الثالث: وضع التقارير وإصدار التوصيات والآراء	93
المراجع	94
الفهرس	95

محمد بنحساين

- دكتور في الحقوق
- أستاذ التعليم العالي
- أستاذ القانون الخاص بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان
- منسق ماستر قانون الأعمال
- عضو اللجنة العلمية لمجموعة من المجلات القانونية
- عضو مختبر: الأمن القانوني والتنمية
- عضو فريق البحث: القانون والمقاولة
- شارك في مجموعة من الندوات الوطنية والدولية
- نشر العديد من المقالات
- صدرت له عدة مؤلفات
- مقيد في قائمة المحكمين لدى محكمة الاستئناف بتطوان
- إطار سابق ببنية المساعدة القانونية بمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج

ROA PRINT
NOUVELLE FAÇON DE VOUS EXPRIMER

الثمن: 50 درهم